

Distr.  
GENERAL

S/1999/1045  
11 October 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البيان الصادر عن وزارة خارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) دوري محمد  
السفير  
الممثل الدائم

## مرفق

بيان صادر عن وزارة خارجية إثيوبيا  
في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

يهول وزارة الخارجية الإثيوبية دأب النظام الإريتري على اتخاذ وضعية "بطل السلام" في الوقت الذي يواصل فيه احتلال أراض إثيوبية. إن الصخب الذي تطلقه إريتريا ستار خادع ليس إلا، الهدف منه طمس طابعها المتأصل النازع للعدوان والمتاجرة بالحروب.

ولا بد أن يكون واضحا للكافة أن إريتريا هي المطالبة بسحب قواتها من المناطق التي تحتلها اغتصابا منذ ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨. وتمثل هذه الحقيقة لب الأزمة التي فرضت فرضا على إثيوبيا. وما لم "تسحب إريتريا البندقية التي تصوبها إلى رأس إثيوبيا"، وما لم تنسحب من جميع الأراضي الإثيوبية التي تحتلها بالقوة، وتتوقف عن تدريب الإرهابيين وتجار الحروب وتسليحهم ودعمهم، وما لم تضع حدا لتصرفاتها الرامية إلى زعزعة الاستقرار في القرن الإفريقي، فمن الواضح أن إحلال السلام الدائم سيصير أمرا عسير المنال.

ومن أسف أن التصريحات والتصرفات التي تصدر عن زعماء إريتريا لا توحى بالثقة في استعدادهم للتوصل إلى تسوية سلمية. فلأول مرة يسمي وزير الخارجية الإريتري، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، مدينة زلانبيسه المحتلة أرضا تابعة للسيادة الإريترية. وكون إريتريا تقدم على هذا الادعاء السخيف يوضح بجلاء مدى الأهمية التي تعلقها إثيوبيا على وضع ضمانات صارمة قبل أن تشرع في أي رحلة سلام مع إريتريا.

وإن كفلت العملية الجارية لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لإثيوبيا عودة جميع أراضيها المحتلة، وضمنت لها عودة الحالة إلى ما كانت عليه بصورة قطعية حسبما يقضي به القانون الدولي، فإن إثيوبيا ستكون مستعدة، كما كانت على الدوام، لتحمل التزاماتها على أساس مقترحات منظمة الوحدة الأفريقية لإحلال السلام بما في ذلك، في جملة أمور، الدخول في عملية تشمل تعيين الحدود وترسيمها، والقبول بأي إجراءات للتحكيم قد يقتضيها ذلك. فإن أمكن رد العدوان الإريتري سلما لن يعود أمام إثيوبيا سبب يدفعها إلى اللجوء إلى اتخاذ تدابير دفاعية قد تتسبب في خسائر في الأرواح ودمار في الممتلكات. ولن يكون هذا هو ما اختارته إثيوبيا.

إن لإثيوبيا شواغل مشروعة تحتاج إلى النظر فيها. وباعتبار أن إثيوبيا ضحية للعدوان فإن الاستجابة لمثل هذه الشواغل المشروعة هو أقل ما يمكن عمله. ومن الأهمية بمكان ألا تتعثر عملية إحلال السلام التي تقوم بها المنظمة بسبب وجود ثغرات تستطيع إريتريا أن تستغلها في المسألة المتعلقة بالعودة

الكاملة والقاطعة للوضع السابق. ولهذا السبب، تواصل إثيوبيا حوارها مع منظمة الوحدة الأفريقية بأمل التوصل إلى حل دائم في أقصر فترة ممكنة. ولن تحيد إثيوبيا عن مسارها مهما بلغ ما تبذله إريتريا من مساع لتحقيق مكاسب سياسية. غير أنه يبقى أمام إريتريا خيار أكثر حكمة وواقعية وهو أن تكف عن التصنع وأن تحدد بوضوح الأماكن التي يتعين عليها الانسحاب منها حسبما تقضي بذلك أحكام مقترحات السلام المطروحة على الطاولة.

-----